اهمية اقتصاديات التعليم

أ/ محمد الطاهر طعبلي

مقدمة:

يكاد يجمع الباحثون أن عصرنا يحركه الاقتصاد وأن المعيار الاقتصادي يأتي في مقدمة المعايير التي يقاس في ضوئها تقدم الدول وتطوير المجتمعات (أتكنون 1993، 7). العملية التربوية هندسة بشرية فهي من زاوية عملية تنمية القوى البشرية إلى أقصى ما لديها من إمكانات وقدرات وتزويدها بالمهارات الإنسانية والمعرفة اللازمة للقيام بدورها الفعال في العملية الإنتاجية، وهي من زاوية أخرى عملية اقتصادية كلفتها ومعدلاتها التي تؤثر في مدخلاتها ومخرجاتها وتؤثر بالتالي في رسم السياسات التربوية.

وبات من الأمور المتفق عليها من طرف الباحثين تلك العلاقة الوطيدة بين التعليم والاقتصاد وإذا لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة بل أصبحت استثمارا يهدف إلى تحديد مستوى الحياة للفرد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد مرت مفاهيم اقتصاديات التعليم بعدة مراحل وتطورات حيث بدأت بالنظرة إليه على أنه نمط من الخدمات الاستهلاكية التي يجب أن تقدمها الدول للفرد ثم تطور المفهوم إلى الاتجاه المعاكس أي أن التعليم أصبح عبارة عن استثمار من أعظم الاستثمارات، وعليه فالعملية التعليمية هي حلقة اقتصادية إذ أنها تهتم في رفاهية المجتمع، كما أنها يمكن أن تباع وتشترى، وفي رأي عبد الرحمن الصانع (1988، 65) فإن الهدف الإنتاجي للنظام التربوي لا يختلف عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى كالمؤسسات أو الشركات أو المصانع التي

تهدف إلى إنتاج ما يفيد أو يشبع أو الرغبات الفرد والمجتمع. وهذا النظام كذلك له مدخلات Inputs وفي مخرجات Outputs أو نتاج وفوائد (أنظر الشكل رقم : 1).

وتعتبر اقتصاديات التعليم من الدراسات الحديثة نوعا ما وغاية في الأهمية لما لهذا النوع من الدراسات من الأهمية الأثر البالغ على الاقتصاد القومي. ورغم حداثة هذه المادة كعلم قائم بذاته إلا أن الأساليب المستخدمة في معالجة هذا النوع من العلوم لا تقل أهمية عن الأساليب الحديثة المستخدمة في باقي العلوم المختلفة، وقد استفاد علم اقتصاديات التعليم إلى حد كبير من علم الاقتصاد وكذلك من علم الإحصاء والعلوم الاجتماعية المختلفة.

تعريف اقتصاديات التعليم :

1 – تعريف علم الاقتصاد: لقد وردت تعاريف كثيرة للاقتصاد فقد عرفه آدم سميث في كتابه " **دراسة طبيعة وأسباب ثراء الأمم 1776** " إن علم الاقتصاد هو الذي يهتم بدراسة المسائل التي يمكن أن تزيد ثروة الأمم.

وعرفه مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد (1890) أنه دراسة للإنسان في أعماله التجارية. وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعي والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل.

أما ساموبلون فيرى بأنه " دراسة الكيفية التي يختار الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلا على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع، (عبد الغني النور، 1988 : 31-32).

وهناك تعريف أورداه صلحي نادرس ومدحت العقاد (1981 : 32) علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولاتهم لتوزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق.

2 – التعليم : Enseignement (عبد اللطيف الفارابي وأخرون :)

وهو عبارة عن تبليغ مجموعة منظمة من الأهداف والمعارف والمهارات أو الوسائل واتخاذ قرارات تشمل تعلم فرد ما داخل وضعية بيداغوجية معينة، وهو فعل يبلغ المدرس بواسطته للتلميذ مجموعة من المعارف العامة والخاصة وأشكال التفكير ووسائله، ويجعله يكتسبها وتعلمها ويستوعبها وذلك باستعمال طرف معدة لهذا الغرض واعتمادا على قدراته الخاصة.

ويعرف التعليم كذلك على أنه عملية إنسانية اجتماعية منتجة يتم خلالها تحويل أفراد التلاميذ من حالة تحصيلية متدنية لأخرى كافية مرغوبة، وعلم تطبيقي أحد مكوناته المتنوعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية والرياضية والطبيعية ... إلخ. ومن أهم الوظائف الرئيسية التعليمية (محمد حسين جمعة المطوع، 1987 : 117).

- البحث العلمي وهو إحدى الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية، ومن الدراسات التي تبين القيمة الاقتصادية لنتائج البحث العلمي دراسة جريلتشز Griliches والتي تبين أن الاستثمار في القمح الحديثة في عام 1955 عائد على اقتصاد الولايات المتحدة بحوالي 700% سنويا، ويقدر الربح الناتج عن البحث الزراعي في مجموعة بعائد حوالي 35% على الأقل في العام.

- كما أن دنسون Denison ينسب حوالي 8% صاف من تقدير النمو في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بين 1929 – 1957 إلى التقدم في المعرفة.

- المؤسسة التربوية تكشف وتنسي الموهبة الكافية فمن وظائف النظام التربوي هي أن يعمل باعتباره وسيلة للبحث عن الموهبة الكامنة واختيارها.

- التعلم يزيد قدرة الناس على التكيف والتوافق مع ظروف العمل والوظائف المرتبطة بالنمو الاقتصادي وعندما يواجه العامل المستقر مثل هذا التكيف، فإنه قد يدرك وظيفته الحالية ويدخل في أخرى، وقد يهجر أيضا قطاعا إلى أخر فيه فرص أفضل

للعمل. وقد أكد (بانسون Benson, C,S 1978) أن الأفراد الذين أمضوا ثماني سنوات من التعلم الإبتدائي قد أعدو الطريقة أفضل ليتحركوا ويتدربوا في أعمال جديدة أكثر من هؤلاء الذين أمضوا أربع سنوات أقل من التعلم، وكذلك فإن هؤلاء الذين نالوا تعليما ثانويا قد أعدوا بطريقة أفضل للتكيف من الذين لم يكملوا أكثر من الصفوف الأولى.

- وبما أن النمو الاقتصادي يسبب تغيرات ضخمة في فرص العمل فالتعليم في هذا المجال ذو قيمة لأنه مصدر للمرونة وفي أحداث هذه التكيفات الوظيفية والمكانية.

3 – اقتصاد التعليم :

يعرفه Benson, C,S 1978) هو علم بعني بدراسة التكلفة العائد للقطاع التربوي وعلاقة التربية بخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وهو لا يقف عند دراسة التكلفة والعائد بزيادة على هذا الدور حالتهم في التخطيط الكلي للقطاع التربوي وذلك على أعداد هؤلاء الخرجين بشكل يكلف تنفيذ الخطط دون فائض أو نقائص في العمالة.

وكلمة اقتصاد تنطوي على عملية إنتاجية ما، فليس هناك أي فرع من فروع الاقتصاد دون عملية إنتاجية. والعملية الإنتاجية لا تعني بالمنتجات العينية فقط، إذ قد يكون النتائج خدمة كما هو الحال في قطاع المصارف والسياحة مثلا.

أن اقتصاديات التربية تتمحور حول العملية التربوية شأنها شأن كل أنواع الاقتصاديات الأخرى تعني بعملية إنتاجية، فتعليم الأفراد وتخريجهم وتأهيلهم للحياة المنتجة تتطلب مدخلات تتمثل في العناصر البشرية.

والأموال اللازمة ويفترض من هذه العملية الإنتاجية التربوية عائد من جراء هذا الاستثمار في تعلم الأفراد، ويكون هذا العائد في شكل مساهمات من هؤلاء الأفراد في زيادة الدخل القومي للبلد.

إن العائد من الاستثمار في التربية لا يعود على المؤسسة التعليمية بالأرباح، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات الإنتاج الاقتصادية الأخرى، بل يعود على المجتمع ككل من كسب لأصول الأفراد المتخرجين من اكتشافات واختراعات وبحوث تعود نتائجها على المجتمع ككل.

أما عبد الغني الفوري (1988 : 56) فيعرف اقتصاد التعليم بأنه ذلك العلم الذي يبحث في أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماديا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلا وعلما ومهارة وخلقا وذوقا ووجدان وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا من أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين. ويقوم اقتصاد التعليم على أربع أسس وهي : العملية التي يتم بموجبها إنتاج التعليم، وتوزيع التعليم في المجتمع بين الأفراد والجماعات، ومقدر ما ينفقه المجتمع على التعليم والتدريب من وقت وجهد ومال، ناتج التعليم وكفاءته الكمية والنوعية.

إن اقتصاديات التعليم يعتبر الإنسان ثروة ورأس مال وأن كل استثمار في تنمية هذا الإنسان وتحسين نوعية التعليم والتدريب والتغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية وبالمسكن والملبس الملائمين

وتنشيط البحث العلمي لزيادة التعرف على طبيعة – هو أفضل استثمار بل شرط نجاح أي استثمار آخر في هذا الوجود (محمد أحمد الغنام، 1983 : 7).

اقتصاديات التعليم حيث عرفه أكرم غلاب بانه: علم يبحث في التكلفة والعائد من التعليم بهدف الاستخدام الأمثل لموارد التعليم والذي من شأنه أن يغر من كفاءة النظام التعليم وقال عنه كوهن COHN أنه العلم الذي يدرس إمكانية وكيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد المتاحة واستخدامها في تدريب وتنمية المعرفة والمهارات عن طريق التعليم خلال فترة زمنية محددة بهدف الاستفادة منها في الحاصر والمستقبل ويهتم هذا العلم بمدخلات وإنتاجية التعليم وتحديد صمم الإنفاق عليه وكذا طرق اختيار أنواع التعليم وكفايتها الكمية والنوعية.

ومن التعاريف كذلك تلك التي أوردها (محمد أحمد غنام، 1983) أنه علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتمنولوجيا وزمنيا، من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب – عقلا وعلما ومهارة وخلقا وذوقا ووجدانا وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا.

ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين واقتصاديات التعليم تركز على أربعة أمور أساسية:

1 – العملية التي يتم بموجبها إنتاج عملية التعليم والتدريب.

2 – توزيع التعليم في المجتمع بين الأفراد والجماعات.

3 – مقدار ما ينفقه المجتمع على هذا التعليم والتدريب من وقت وجهد ومال.

4 – ناتج التعليم وكفايته الكمية والنوعية.

وتسلم اقتصاديات التعليم تسليما كبيرا بأن الإنسان على هذه الأرض هو ثروة أو رأس مال بغير نظير وأن كل استثمار في تنمية هذا الإنسان وتجويده وتحسين نوعيته بالتعلم والتدريب والتغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والمسكن والملبس، والممارسة الديموقراطية والبحث العلمي لزيادة التعرف على طبيعته هو أفضل استثمار بل شرط نجاح أي استثمار آخر في هذا الوجود.

أهم المبررات وراء اهتمام الاقتصاديين بالتعليم :

هناك عوامل كثيرة تبرر هذا الاهتمام من جانب الاقتصاديين ولعل أهمها :

1 – الإدراك المتزايد لدور التربية في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية وخاصة بعد تلك الأبحاث التي أو ضحت أن التربية عملية استثمار لرأس المال.

2 – تزايد الإنفاقات التربية في مختلف أنحاء العالم تزايدا مذهلا في السنوات الأخيرة وضخامة ما ينفق عليها من ميزانية الدولة العامة ومن الدخل القومي الأمر الذي دعا إلى البحث هي الفائدة الاقتصادية التي توحي من هذه الأموال التي تنفق على التربية ومقدارها يعود منها على الاقتصاد وعلى المجتمع كما دعا إلى الموازنة بين العائد من التربية والعائد من الأموال التي تستثمر في المشروعات الاقتصادية المختلفة.

3 – التزايد الكبير في أعداد التلاميذ عاما بعد عام الأمر الذي أعجز بعض البلدان عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة وأدى إلى بروز الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم من أجل تحسين العائد منها كما ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر للتمويل لتعليم الأعداد المتزايدة من التلاميذ.

4 – ظهور الحاجة إلى دراسة نفقات التعليم دراسة عملية تمكن الوصول إلى أفضل عائد ممكن بأقل النفقات.

5 – البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تغطي نفقات التعليم ومحاولة توزيع أعباء التعليم المالية على مختلف هذه المصادر وكالسلطات المركزية والفيدرالية والمحلية.

6 – تغيير النظرة إلى التعليم من كونه خدمة استهلاكية إلى اعتبار استثمار له آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة في التنمية الاقتصادية.

7 – التعليم يؤدي بالناس إلى أن يصبحوا أكثر تقبلا للمخترعات الجديدة وأكثر انتفاعا بها وبذلك يجعل من العامل الإنساني عاملا أساسيا في الإنتاج.

8 – النظام الاقتصادي وهو الذي يفتح أسواق العمل للأيد العاملة المتعلقة وهو بذلك مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للأفراد.

9 – التعليم يعمل على تخريج الطبقة الغنية القادرة التي تمتلك عمق المعرفة واتساع النظرة والتي تستطيع أن تقود التطور الاقتصادي.

10 – كلما تقدمت دولة اقتصاديا زادت فرص العمل وتحسنت وزادت بالتالي معدلات الأجور وكلما زادت دخول الأفراد مع التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أخرى أعلى وأرقى.

11 – التنمية الاقتصادية تشكل قوة ضاغطة في اتجاه الزيادة في طلب التعليم، فكلما حققت دولة تقدما اقتصاديا عن طريق تحسين المستويات التكنولوجية في حقول الإنتاج المختلفة زاد احتياج العمال إلى المزيد من التعليم ليحققون له مستويات أعلى من القدرات والمهارات المهنية أو الحرفية الفنية.

12 – التعليم أداة لزيادة الإنتاج وتحسينه في جميع مجالاته ذلك لأن كل تطور يبدأ بالعامل الإنساني لأن الإنسان هو مبدع كل شيء جديد.

13 – إن التربية تيسر وسائل البحث العلمي في المجتمع بما تعده من الباحثين والخبراء والمختصين بحيث أن هذه الأبحاث العلمية تؤدي إلى زيادة الإنتاج زيادة كبيرة وإلى استغلال ما هو موجود من موارد استغلال يصل به إلى أعلى مستوى له.

14 – التربية تسهم إسهاما فعلا في زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل وما حدث فيها من تغير نتيجة للتغير العلمي والتكنولوجي.

ويمكن تلخيص العلاقة بين التعليم والاقتصاد كما يلي :

1 – النظام الاقتصادي في أي مجتمع هو السند الرئيسي لأي توسع في عملية التعليم.

2 – كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية كلما أمكن تخصيص نصيب أكبر من الموارد لنشر التعليم وتحسين مستوياته.

3 – المجال الاقتصادي هو الذي يفتح أبواب العمل للأيدي العاملة المتعلقة وهو كذلك يمثل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للأفراد.

4 – التطور الاقتصادي للدولة يزيد من فرص العمل للأفراد ويزيد من معدلات الأجو

5 – كلما زادت مداخيل الأفراد نتيجة للتنمية الاقتصادية زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أعلى وأرقى.

6 – حين تحقق دولة من الدول تقدما في مستويات التكنولوجية في حقول الإنتاج المختلفة يزيد احتياج العاملين إلى مزيد من التعليم.

نظرة تاريخية عن علاقة الاقتصاد بالتربية :

تشير العديد من الدراسات إلى أن اقتصاديات التعليم Economics of Education مجال قديم وحديث في الوقت نفسه فلقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المختصين البارزين، بل تعود هذه العلاقة إلى عهد أفلاطون حيث أشار هذا الأخير إلى أن اتجاه تعلم الإنسان هو المحدد لحياته المستقبلية، ويعتبر أحد حكماء الصين منذ حوالي خمسة وعشرين قرنا عن أفضلية الاستثمار في البشر من خلال التعليم بالمقارنة بأوجه الاستثمارات المادية الأخرى حيث أوضح أن الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة والشجرة التي يغرسها ربا يقطفها عشرات المرات، أما إذا علمنا الشعب فتحصد مائة مرة، ولقد أجمل الحكيم المعني نفسه في كلمات حينما قال " **إذا أعطيت المرء سمكة تغذى بها مرة واحدة وإذا علمتنه الصيد تغذى طوال حياته** "

لقد أهتم كثير من العلماء بعلاقة الاقتصاد بالتربية أو تأثير التربية بالعملية الاقتصادية.

فقد كان مالتوس Malthus من أوائل المهتمين بالنظرة الاقتصادية للتربية ونوه في نظرته المعروفة، بشأن الموارد المتاحة وزيادة السكان بأهمية التربية باعتبارها عاملا من العوامل التي تؤدي إلى حيلولة دون حدوث الانفجار السكاني، كذلك آدم سميث Adam Smith في كتابه ثروة الأمم Wealth of Nation عن أهمية التربية يشير إلى أن بناء الدولة يكون بتخليص الناس من الفساد وعدم الكفاءة، أما الكفاءة فتمكن في اكتساب القدرة النابعة ويكون اكتساب القدرة عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه، وهذا يكلف نفقات كبيرة إلا أنه يعتبر رأسمال ثابت يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع .

يرى كارل ماركيس Karl Marx أن وظيفة التربية في المجتمع الاشتراكي هي تحرير العامل وتنمية مهاراته الفنية والمحافظة عليه كمنتج.

من جهته جون فيزي John Vaizey في كتابه اقتصاديات التربية The Economics of Education يرى أن التربية عملية اقتصادية لأنها تعد الفرد ليقوم بأداء مهنة معينة تكون مصدر لدخله، وكلما تعلم المهارات اللازمة لمهنته ولإتقانها زاد دخله وفي الوقت نفسه كلما أتقن الأفراد مهنتهم على اختلاف أنواعها أدى ذلك إلى زيادة دخل المجتمع.

من جهته ألفرد مارشال Alfred Marshall قال أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر وقال أن التربية تعتبر استثمارا قوميا.

أما الاقتصادي وليام بيتي Welliam Petty فقد اعتبر أن التربية عملية استثمارية وتوظيف لرؤوس الأموال وحاول قياس رأس المال البشري.

وفي السنوات الأخيرة وجدت الكثير من الدراسات والأبحاث الهامة تلك العلاقة التي تربط الاقتصاد بالتربية والتعليم.

تكاليف التعلم:

ينظر إلى الاتفاق على التعليم والبحث العلمي كاستثمار في رأس المال البشري والذي يمثل أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون التعليم أكثر الموارد تكلفة، إلا أنه أكثرها عائدا وذلك لأن أعداد العلماء والفنيين في مختلف الاقتصاديات يعتبر الخطوة الرئيسية نحو بناء القاعدة العلمية والتقنية للتنمية، كذلك تعتبر الإنجازات في جمال التعليم والتأهيل والبحث العلمي بمثابة المؤشر لمستوى التنمية في أي بلد، ويمكن وصف العلاقة بين التقدم العلمي والمعرفة الفنية كتلك بين النظرية والتطبيق.

إن بعض البلدان النامية التي استطاعت أن تحقق نجاحا ملموسا في سياستها التصنيعية هي تلك التي ابتعدت في تنفيذ مشروعاتها الإنمائية على ما يسمى بأسلوب تسليم المفتاح أي المشروعات الجاهزة التي يتم تنفيذها بشكل كلي من قبل الشركات الأجنبية بل أولية اهتماما كبيرا بتدريب كمواردها الوطنية لاستعاب وتطوير المعرفة الفنية بدلا من مجرد استعمالها.

إن حجم الإنفاق في أي قطاع يمكننا من استخلاص الجهود التي يبذلها البلد للنهوض بمستوى هذا القطاع.

ينقسم حجم الإنفاق في القطاع التربوي إلى عدة أشكال :

- **التكلفة المباشرة :** يستخدم لفظ " **مباشرة** " للإشارة إلى الأموال التي ينفقها الطلبة أو السلطات العامة مباشرة على بنود متنوعة مثل رواتب المدرسين أو الكتب والنفقات الأخرى، والتكلفة المباشرة تحظى باهتمام كبير لأن الأرقام متاحة بسهولة. (2)
- **التكلفة غير المباشرة :** لا يقتصر الاستثمار في تعليم الطفل على التكاليف المباشرة فقط وخاصة بعد أن يبلغ الفرد سن الرشد حيث تتوقع أسرته أن يحصل على عمل يساهم في زيادة دخل الأسرة، لذلك فإنه كل سنة إضافية يقضيها في التعليم بعد

بلوغه سن العمل معناه التضحية بدخل نقدي كان يمكن أن يحصل عليه في حالة اشتغاله بعمل بأجر وفي مساهمته في العمل مع أسرته، وتسمى هذه

- عبد الوهاب أمين، التعليم والتنمية الاقتصادية مع إشارة إلى البلدان العربية في بحوث اقتصادية عربية، عدد 22، 2000 ص 66

التكاليف بتكاليف الفرصة البديلة Opportunity Cost والتي لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار كأخذ العوامل المحددة للطلب على التعليم.

والتي تؤثر أيضا في الطلب على التعليم مثل العادات والتقاليد الاجتماعية والمركز الاجتماعي للأسرة ودرجة التحصيل العلمي للأب والأم وحجم الأسرة وغير ذلك من العوامل الأخرى.

ولا شك أن حجم الإنفاق في أي قطاع يمكن من استخدام الجهود التي تبذلها الدول للنمو بمستوى ذلك القطاع، والجدول التالي يبين أن الحصص التي تخصصها البلدان النامية من ميزانيتها للقطاع التربوي تختلف بكثير عن تلك التي نجدها في البلدان المتقدمة.

جدول رقم : (1) النفقات العمومية الخاصة بالتعليم في الناتج الوطني الخام

الجدول	السنوات					
	80	82	83	84	85	86
الدول الصناعية	6,0	6,2	6,1	6,1	6,2	5,8
الدول النامية	3,9	4,3	4,0	4?0	4,1	4,0
إفريقيا غير عربية	5,2	4,4	4,8	4,9	4,7	4,4
آسيا غير عربية	4,6	5,1	4,7	4,5	4,7	4,4
الدول العربية	4,5	5,3	4,7	5,5	6,4	6,7
أمريكا الشمالية	6,9	6,9	6,9	6,8	6,4	6,5
أمريكا اللاتينية	3,9	4,2	4,0	4,4	4,0	3,5

التكاليف الثابتة والمتغيرة:

مهما كان نوع أو مستوى الإنتاج، تتحمل المؤسسة نوعية من التكاليف الثابتة والمتمثلة في إيجار المحلات المستعملة، أجور المستخدمين، حقوق التسجيل في السجل التجاري أو الصناعي، إلى غير ذلك. والمتغيرة المتمثلة في التكاليف مباشرة

بمستوى الإنتاج.

(1) عبد الوهاب أمين، التعليم والتنمية الاقتصادية في بحوث عربية، عدد 22، 2000

(2) نيس سعيدة، مرجع سابق، 1998، ص 28

ويكمن الاستعمال نفس التميز بين النوعين من التكلفة في ميدان التعليم بحيث تشبه المؤسسة التعليمية بمؤسسة إنتاجية، لأنها تستعمل عوامل إنتاج وتنتج طلبة ذوي شهادات، إلا أن مفهومي التكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة في الميدان التعليمي، ويمكن أن تشمل التكاليف الثابتة تكلفة المباني، التجهيزات، الأثاث، الإيجار السنوي، وأجور المستخدمين الإداريين إلى غير ذلك. أما التكاليف المتغيرة فتشمل لوازم تسير قاعات الدروس، المراجع، أجور المستخدمين، المدرسين، الورق ... إلخ. والواقع أن ثبات أو تغير التكاليف أمر نسبي، ففي الأمر الطويل تصبح كل التكاليف متغيرة، فالتطورات اللاحقة تؤدي دائما إلى توسيع المباني القديمة أو تشييد مباني جديدة في نفس الوقت الذي يزداد فيه عدد الموظفين وأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (2): نظرة تحليلية إلى التعليم في المدرسة

المخلات	العملية الوسائل	المنتجات	الناتج النهائي	المخرجات
- المال	- تنظيم الدراسي	- وحدات دراسية تم استعمالها	- متعلمون يحملون شهادات أو وصلوا إلى مستوى معين من الإنجاز التربوي	- خريجون بمواصفات (معلومات وخبرات ومهارات وقيم واتجاهات... إلخ) تمكنهم من ممارسة نشاطهم في المجتمع وفق مستوى تعليمهم والإسهام في عمليات التنمية والتطوير
- الوقت	- المواقف التعليمية	- إتمام فصل دراسي	- معلمون ازدادوا خبرة أو جهودا	
- البنية والتجهيزات	- حجم الصرف	- أنشطة تعليمية وعروض رياضية ومعارض وزيارات ورحلات	- إدارة مدرسية أكثر قدرة في عملها	
- العاملون في المدرسة	- نسبة المعلم إلى التلاميذ	- معلومة أو مهارة أو تجاه أو قيم مكتسبة	- زيادة رصيد المعلومات التربوي	
- مقررات المنهج	- تنظيمات المنهج	- تجربة تعليمية أجريت	- سمعة مدرسية	
- المتعلمون	- التنظيمات المدرسية	- اختبارات ومقاييس موضوعية		
- الكتب والأدوات	- نظم وأساليب الامتحان والتقويم	- أهداف سلوكية تترجم أهداف التعليم وغاياته		
- الخدمات المساعدة	- تنظيمات المعلمين وأساليب التدريس	- معلومات منظمة عن الطلبة ونموهم		
- اللوائح والقوانين		- تقارير عن الطالب والمعلمين والتعليم نتائج تنظيمية		

العائد الاقتصادي في التعليم :

مع تقدم العلم والتكنولوجيا وزيادة ثروة الأمم ودخلها القومي زادت المبالغ التي تنفق على التعليم زيادة كبيرة مما أدى الاقتصاديين ورجال التربية إلى التفكير في عدالة الإنفاق ومدى تماشية مع سياسة الدولة وحرصها على اتفاق مالها في المشروعات التي لها عائد اقتصادي وقد أدى هذا البحث في حسابات العائد الاقتصادي للتربية .

ولاشك أن هناك صعوبة في قياس العائد الاقتصادي من العملية التعليمية بنفس دقة حساب عائد العملية الاقتصادية.

ويستعمل الاقتصاديون نفس الأدوات والوسائل التي يقيسون بها العائد من أي مشروع استثماري عند قياس العائد الاقتصادي من التعليم، ولقد استعملوا عدة طرق ومحاولات لذلك لكن الصعوبة الأساسية في هذه العملية هي تحويل عائد التعليم إلى تقديرات تقدية.

لقد قام في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الدراسات والبحوث والتي تؤكد أن هناك علاقة إيجابية بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي ويمكن تضيف عوائد التعليم إلى :

1 – عوائد استهلاك مثل إعطاء فرصة للآباء للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة أو استمتاع الأطفال بالحياة المدرسية والاختلاط بالأقران.

2 – عوائد رأسمالية طويلة المدى مثل زيادة القدرة الإنتاجية لدى الفرد واكتسابه مهارة القراءة والإطلاع.

3 – عوائد شخصية مثل زيادة دخل الفرد واستمتاعه بوقت فراغه.

4 – عوائد اجتماعية مثل زيادة الدخل والإنتاج القومي وزيادة الضرائب على الدخول وزيادة القدرة العلمية والتكنولوجية للدولة.

5 – عوائد مادية كزيادة قدرة الإنسان على الادخار وحسن الإنفاق.

6 – عوائد غير مادية مثل زيادة قدرة الإنسان على الابتكار وعلى فهم نفسه.

7 – من العوائد العامة للتعلم كذلك النضج السياسي لدى الجماهير وشعورهم بالانتماء الوطني، والسلوك الحضاري الراقي، والتصرفات الاستهلاكية الواعية، والحد من الإنجاب وارتفاع المستوى الصحي.

حساب العائد من التعليم :

إن العملية التعليمية استثمارية طويلة الأجل وهذه النظرة الاقتصادية للتعلم تؤدي إلى نتيجة منطقية وهي الكيفية التي يمكن بها حساب العائد من الاستثمار البشري أي ما هو مقدار الدخل الصافي العائد من هذا النشاط البشري الذي تنفق عليه أموال تتمثل في تكاليف المباني وأجور المعلمين والكتب والتفتيش والأجهزة الإدارية والمالية والامتحانات وغير ذلك من النفقات.

لقد بذلت محاولات عديدة للبحث عن الطريق الذي يمكن بها حساب العائد من التعليم، والصعوبة في كيفية تحويل العائد التعليمي إلى تقديرات نقدية مقارنة بالعائد من رأس المال المادي حتى تظهر القيمة الحقيقية لهذه الاستثمارات التعليمية.

وقد ظهرت طرق وأساليب مختلفة لحساب قياس أسهام التربية في الاقتصاد :

1- حساب عائد التعليم على أساس دخل الفرد :

هذه الطريقة تنطلق من فرضية أن المدارس تنتج تعليما وهذا التعليم متضمن في عقول التلاميذ الذين يستعملون مهاراتهم لكسب عيشهم.

وإذا ما حسبنا تكلفة التعليم وحسبنا الفرق بين دخل الشخص عديم المهارة ودخل الشخص على درجة من المهارة وذلك بمعدل مستوى الأداء فمن المستطاع أن نحسب نسبة معنوية معينة للزيادة في دخل الفرد، ويمكن القول بأن هذه الزيادة مقابل للاستثمار في التعليم، حساب العائد من التعليم في هذه الطريقة يقوم على أساس دخل الفرد وذلك بحساب الفرق بين الاستثمار الذي أنفق على تعليم الفرد في المراحل المختلفة وبين ما يعود عليه من دخل في الحاضر والمستقبل على مدى الحياة.

وتحسب التكلفة أو الاستثمار على أساس المصروفات المدرسية ونفقات المعيشة للتلاميذ وذلك بالإضافة إلى ما يدخل من تكلفة في تعليم الطفل عن طريق معونة الدولة أو أي نوع من الخدمات، ويضيف شولتر إلى ذلك ما كان يكسب الفرد أو اشتغل بأجر في سن العمل والذي يطلق عليه " **الدخل المتروك Earnings Fore gone** ".

تبقى الدراسات التي أجراها شولتر أن الدخل الذي حصل عليه سكان الحضر في الولايات المتحدة الأمريكية الذين تلقوا تعليما في سبع سنوات أو كما في السنوات كاني 1939 يزيد بمبلغ يتراوح بين 175 و 304 دولار في السنة وذلك بمقارنة أولائك الذين نالوا تعليما في 5 أو 6 سنوات.

2- طريقة البواقي :

وهي تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلدان خلال حقبة من الزمن، مبينة دور العوامل القابلة للقياس في تلك الزيادة مثل رأس المال والعمل منهي إلى القول أن ما تبقى يرجع إلى بعض العوامل غير محددة مثل الاختراعات الجديدة والتعليم (2) والتكنولوجيا وتقدم المعرفة وكلها لها صلة وثيقة بالتعليم وتعتبر دراسة مكتور ثوريا من أهم

المحاولات لعزل مدى إسهام التربية في إجمالي الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية والجدول التالي بين معدل الزيادة والأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة في الدخل القومي.

جدول رقم (3): معدلات الزيادات في الدخل القومي

معدل الزيادات	أسباب الزيادات في الدخل القومي
%31	ترجع إلى ما أنفق من رأس المال
%5.3	ترجع إلى زيادة تعليم القوى العاملة
%4.4	ترجع إلى رفع المستوى الصحي
%59.3	ترجع إلى صور التقدم التكنولوجي

ومن الدراسات كذلك تلك التي قام بها روبرت سولو (1951) Solow عن اقتصاديات الإنتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصل إلى أن إنتاجية الفرد في الساعة قد تضاعف في الفترة من 1900 إلى 1949 وأن نسبة 12.5 من هذه الزيادة تعود إلى الزيادة في رأس المال الحقيقي المستخدم، أما الزيادة 87.5% فهي تعود إلى التقدم العلمي والتكنزلزجي.

3- العائد على أساس معامل الارتباط :

هذه الطريقة تقوم على قياس الترابط القائم بين النشاط التربوي وبين مستوى المقارنة بين البلدان المختلفة في وقت ثابت واكتشاف الترابط بين نمو التربية ونمو الدخل القومي.

دراسات حول العائدات الاقتصادية للتعليم :

تكمن أهمية التعليم وإسهامه في التنمية الاقتصادية في النظر إليه على أنه مشروع إنتاجي سمكن حساب العائد من الاستثمار فيه، وبهذا يمكننا أن نتساءل عن مقدار الدخل الصافي

من هذا النشاط الذي تنفق عليه أموالا لدفع الأجور وبناء المدارس والمؤسسات التعليمية وشراء الكتب والأجهزة الإدارية ....إلخ.

وتعد الدراسات التي قام بها ميلر Hermen miller وينو دور Theodore Schultz وبيكر G. Bicher من أهم الدراسات التي تربط بين التعليم ودخل الأفراد.

دراسة ميلر miller قام بحساب دخول الأفراد مدى الحياة والتي تتعلق بمستواهم التعليمي والذي يتفاوت ما بين 43000 دولار للأشخاص الذين لديهم ثماني سنوات من التعليم، وبين 54000 دولار للذين أتموا دراستهم الجامعية.

حسب الدراسة فإن خريج الثانوية حتى سنة 1968 سوف يكسب 60000 دولار أكثر من الذي لم يتم دراسته الثانوية وذلك على مدى الحياة.

هذا بالرغم كم أن خريج الثانوية أو الذي أتم دراسته الثانوية دخل سو العمل بعد سنتين من دخول الشخص الذي لم يتم دراسته الثانوية.

إن خريج الجامعة لسنة 1968 سوف يكسب 80000 دولار أكثر من خريج الثانوية وذلك رغم أن خريج الجامعة دخل سوق العمل متأخرا بأربع سنوات على خريج الثانوية، وقد دلت الدراسات أن العمال الذين يعملون في نفس المهنة ويتفاوت مستواهم في التعليم تختلف مداخلهم بحيث نجد أن العامل المتعلم يكسب أكثر من غيره في نفس المهنة مثلا نجد أن النجار الحاصل على شهادة الثانوية يكسب سنة 1960 7.500 دولار، والنجار الحاصل على الشهادة الابتدائية يكسب 4.200 دولار في السنة.

وبالإضافة إلى الزيادة في الدخل التي تعود على الإنسان من جراء التعليم نجد أكثر فرص للتعليم وضمان وظيفي وسعادة أسرية... إلخ.

جدول رقم (4)

مدخول الأفراد مدى الحياة حسب سنوات الدراسة

سنوات الدراسة (مدة الدراسة)		1949	1961	1968
الدخل بين سن 18 حتى التقاعد بالدولار				
المرحلة الابتدائية	أقل من ثماني سنوات	98.222	151.881	213.505
	8 سنوات	132.683	205.237	276.755
المرحلة الثانوية	من سنة إلى ثلاثة سنوات	152.068	235.865	308.305
	أربع سنوات	185.279	173.614	371.094
المرحلة الجامعية	من سنة إلى ثلاث سنوات	209.282	335.100	424.280
	أربع سنوات	296.377	432.617	584.062
	خمس سنوات فأكثر	-	475.117	632.119
الدخل من 25 إلى 64				
المرحلة الابتدائية	أقل من ثماني سنوات	79.654	125.049	174.240
	8 سنوات	106.889	168.467	226.708
المرحلة الثانوية	من سنة إلى ثلاث سنوات	121.943	193.265	285.455
	أربع سنوات	148.649	224.626	206.786
المرحلة الجامعية	من سنة إلى ثلاث سنوات	173.166	273.309	356.297
	أربع سنوات	241.427	350.699	386.643
	خمس سنوات فأكثر	-	-	525.997

دراسة G. Psacharpoules

في سنة 1973 باجربولس كاتبه المعنون عائدات التعليم الذي حاول فيه استنتاج عائدات التعليم التي اعتمد على معلومات من 32 دولة، وبعد سبع سنوات أدخل بعض التعديلات على دراسته وطور في طريقة تقدير عائدات التعليم والتي اعتمد فيها على معلومات من 45 دولة.

جدول رقم (5) : متوسط عائدات التعليم في بعض الدول موزعة حسب النوع والمستوى

القارة	اجتماعي			شخصي		
	ابتدائي	ثانوي	جامعة	ابتدائي	ثانوي	جامعة
إفريقيا	36	17	13	45	26	32
آسيا	27	15	13	31	15	18
أمريكا للاتينية	26	18	12	32	23	23
المتوسطة	13	10	8	17	13	13
المتقدمة	/	11	9	/	12	12

يلخص الجدول تقديرات متوسط عائدات التعليم الشخصية والاجتماعية عن طريق المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي للدول، وتبين هذه الدراسة لأن هناك انخفاضا في عائدات التعليم حسب المستوى التعليمي.

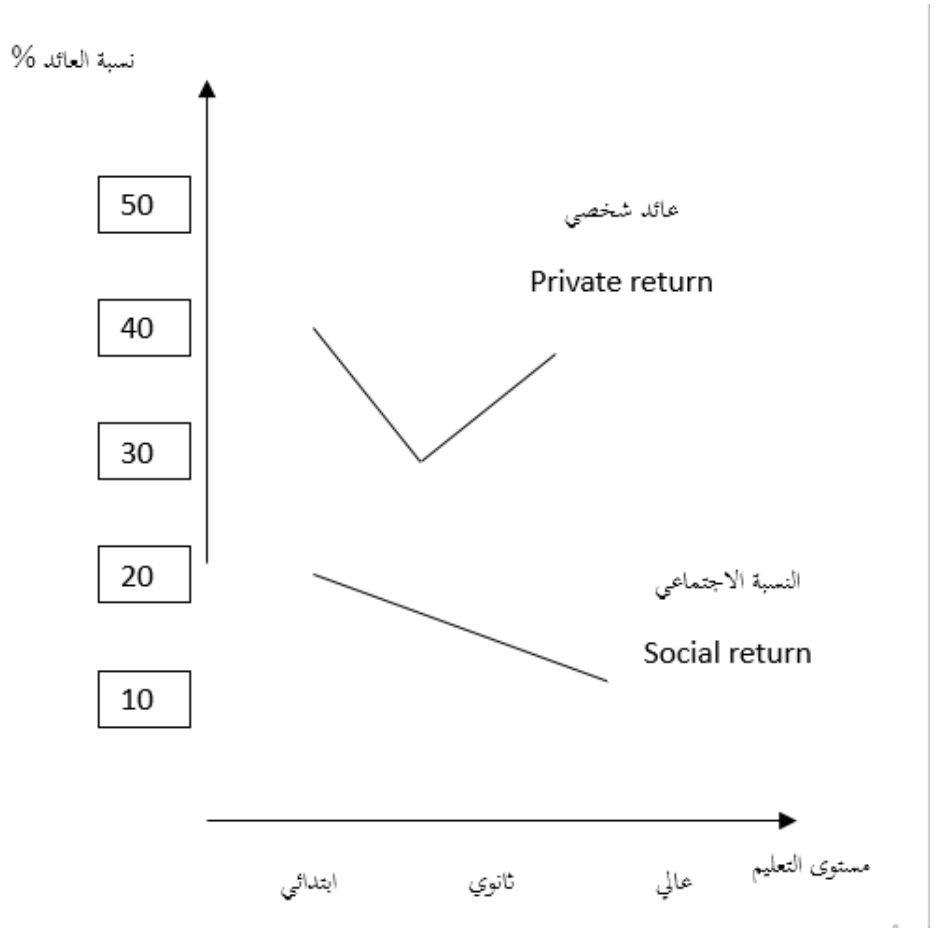

عوائد الاستثمار في التعليم على الفرد والمجتمع حسب المستوى التعليمي في الدول النامية.

شكل رقم :(1)

هذا الشكل يؤكد أن الأولوية في الاستثمار في التعليم وفي رأس المال البشري هي التعليم الابتدائي.

خلاصة:

نستخلص مما سبق ان التعليم الابتدائي هو فرصة الاستثمار المربحة والتي لها عائدات كثيرة يليها التعليم الثانوي، وعن أسباب هذه الفوارق يؤكد باجربولس أن الانحدار هو نتيجة للتفاعل بين نفقات التعليم الابتدائي القليلة مقارنة بالمستويات الأخرى وبين الفارق الكبير في الانتاجية بين خريجي المرحلة الابتدائية وبين الأميين، كما أن الاهتمام بالتعليم الابتدائي وعدم الاهتمام بالتعليم العالي أدى إلى أن عائدات التعليم الابتدائي تفوق التعليم العالي في دول العالم الثالث.

المراجع

1- وزارة التربية الوطنية –"الديون وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل 1962-1998 ".

2- شاكر محمد فتحي احمد وآخرون2001 " التربية المقارنة" بيت الحكمة للإعلان والنشر – مصر.

3-راوية حسن2003 "مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية" الدار الجامعية الإسكندرية.

4-نيس سعيدة 1998 " تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر" ماجستير- معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر.

5- السيد إكرام غلاب 1994 "العائد الاقتصادي من التعليم الثانوي الفني الصناعي النوعي في مصر "دكتوراه كلية التربية –جامعة الأزهر.

6-حامد عمار 1967 "في إقتصاديات التعليم " دار المعرفة القاهرة .

7-محمد علي خلف 1980" مجلة البحوث النفسية و التربية" – بغداد المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم.

8-شاكر محمد فتحي أحمد و آخرون 2001 "التربية المقارنة " بيت الحكمة للإعلام و النشر ج. مصر

9-عماد محمد محمد عطية 1990 "تصورات بعض فئات المجتمع لقضيتي مجانية التعليم تمويليه" دكتورا ه الفلسفة في التربية غير المنشورة جامعة أسيوط كلية التربية – قسم أصول التربية.

10-رتشي روبرت 1982 ترجمة محمد آمين المفتي و آخرون " التخطيط للتدريس " دار ماكجروهيل للنشر نيويورك. دار المريخ للنشر الرياض السعودية.

11- مهني محمد. إبراهيم غنايم 1990 "الإنفاق التعليمي و تكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج العربية "مكتب التربية لدول الخليج – الرياض.

12- عبد اللطيف الفارسي و آخرون"معجم علوم التربية.

13- عبد الله عبد الدائم "التخطيط التربوي " دار العلم للملايين- بيروت

14- محمد حسين جمعة المطوع 1987 "إقتصاديات التعليم " دار العلم الامارات العربية المتحدة .

15-ألكنون ج.ب 1993 " إقتصاديات التربية" ترجمة عبد الرحمان احمد الصانع . دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية.

16- إبراهيم عصمت مطاوع 1994 "أصول التربية " دار الفكر العربي.